State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

١١٤٥

١٠/٨/١١

اقتراح بقانون

في شأن بالموافقة اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية العربية السورية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

المتبنى من السيد العضو / أحمد عبدالعزيز السعدون وفقا للمادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الامة

وأصله

مشروع القانون الخاص بالموافقة الخاص بالموافقة اتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية العربية السورية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والسابق تقديمه الى المجلس بالمرسوم رقم (٢٢٨) لسنة ١٩٩٨م .

وذلك بناء على ما انتهى اليه المجلس بجلسته المنعقدة ١٩٩٩/٧/٢٧م .

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع قانون رقم لسنة ١٩٩٨

بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت والجمهورية العربية السورية لتجنب الازدواج [illegible]

فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

مادة أولى

ووفق على اتفاقية بين دولة الكويت والجمهورية العربية السورية لتجنب الازدواج الضريبى ومنع التهرب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والموقعة فى الكويت بتاريخ التاسع من شهر شعبان سنة ١٤١٨هـ الموافق التاسع من شهر ديسمبر سنة ١٩٩٧ والمرافقة نصوصها لهذا القانون .

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان فى :

الموافق :

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة ايضاحية

لمشروع القانون بالموافقة على اتفاقية بين دولة الكويت والجمهورية العربية السورية

لتجنب الازدواج الضريبى ومنع التهرب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

رغبة فى تعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دولة الكويت والجمهورية العربية السورية فقد وقعت فى الكويت بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٩ اتفاقية بين الدولتين ، بشأن تجنب الازدواج الضريبى ومنع التهرب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل .

وقد تناولت المادة الأولى من الاتفاقية بيان نطاق تطبيقها ، وبينت المادة الثانية الضرائب المشمولة بالاتفاقية بالنسبة للكويت وسورية ، وأشارت المواد (٣) ، (٤) ، (٥) الى تعاريف لبعض العبارات الواردة بها ، ونظمت المواد من (٦)الى (٢٢) بصورة مفصلة موضوع تجنب الازدواج الضريبى بالنسبة لأنواع الدخل المختلفة بما يحقق اعفاءات وتخفيضات ضرائبية للاستثمارات ، وبينت المواد (٢٣) و(٢٤) و (٢٥) و (٢٦) الأحكام الخاصة بأسلوب تجنب الازدواج الضريبى فى أى من الدولتين ، كما تضمنت المادة (٢٧) بعض الأحكام المتنوعة .

وقد أكدت المادة (٢٨) على أن أحكام الاتفاقية لن تؤثر على الامتيازات الضريبية الممنوحة لأعضاء بعثة دبلوماسية أو هيئة قنصلية أو منظمة دولية بمقتضى القواعد العامة للقانون الدولى أو بمقتضى أحكام اتفاقية خاصة .

ونظمت المادتان (٢٩) و (٣٠) أحكام نفاذ الاتفاقية ومدتها وكيفية انهائها .

ومن حيث أن المادة (٢٩) من الاتفاقية قد أخضعتها للتصديق عليها ، وحيث أن هذه الاتفاقية تحقق مصلحة الطرفين ، ولا تتعارض مع التزامات دولة الكويت فى المجالين العربى والدولى .

ومن حيث أن الجهة المختصة - وزارة المالية - قد وقعت الاتفاقية وطلبت من وزارة الخارجية اتخاذ اجراءات التصديق عليها .

ومن حيث أن أحكام الاتفاقية تتضمن تعديلاً فى التشريعات القائمة مما يستلزم أن يكون التصديق عليها بقانون طبقاً لنص المادة (٧٠) فقرة ثانية من الدستور .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق بالموافقة عليها .